

مواجهة الاستقطاب



من تظاهرة لأنصار «الإخوان» الشهر الماضي في القاهرة (أ ف ب)

«الاعتراض الشعبي» على رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء و... الخ. الدولة هنا بخلاف المجتمع تستفيد من «الانقسام» وتوظفه في تأكيد انحيازاتها الاقتصادية، بحيث لا تلقى هذه الأخيرة اعتراضاً يذكر، وإذا اعترض أحد عليها (مثل حزب العيش والحرية الذي يقوده خالد علي أو الاشتراكيين الثوريين أو التيار الشعبي بقيادة حمدين صباحي) فسيكون اعتراضه بفعل الانقسام والية التحشيد التي ترافقه هامشياً وغير ذي صلة. على ضوء ذلك بدأت السلطة تستعيد المواقع التي خسرتها في صراعها مع المجتمع طيلة السنوات الفائتة، مستفيدة من نقمة الشارع على الإخوان والأحزاب الدينية الأخرى التي تدور في فلكهم. انتزعت في البداية من المجتمع حقه في الاعتراض والاحتجاج (عبر مئات الشبان والشابات المعارضين والمعارضات لها) مخالفة بذلك نصوصاً دستورية واضحة أقرتها بنفسها عبر لجنة الخمسين التي وضعت مسودة الدستور الحالي. وحين خرجت أصوات تطالب بإلغاء القانون والسماح للناس بالتظاهر وفقاً لما أقره الدستور الجديد اعتبرت موالية للإخوان، وسنّت ضدها حملة إعلامية شعواء لم تستثن أحداً من رموز ما سمي بموجة يناير. السلطة كانت تدير العملية عن بعد من خلال الدعاية المسمومة، ولا تتدخل بنفسها إلا حين تخرج الحملات الإعلامية التي تنافقها عن الحدود المرسومة لها. هكذا، أطيح برموز إعلامية تابعة لها ومعادية بقوة للاحتجاجات (أماني الخياط، عبد الرحيم علي، نائلة عمارة، وأخيراً... توفيق عكاشة)، من غير أن يعكس ذلك بالضرورة على سياساتها التي بقيت تعمل من ضمن آلية الاستقطاب والتحشيد ذاتها. لم تخسر السلطة كثيراً بخروج رموزها من المشهد طالما أنها ستكتسب مواقع جديدة بفعل هيمنتها الكاملة على «العملية السياسية»، في حين أن المعارضة هي التي خسرت بفقدان مواقعها المكتسبة واحداً تلو الآخر. على أثر هذه الخسارة الفادحة بدأت تتكون لدى الثوريين والكتلة الاجتماعية الواقفة خلفهم قناعة بأن 30 يونيو كانت بالأساس فعلاً مناهضاً للثورة

بموجتها الأولى. على هذه الأرضية حصل التقاطع مع قواعد الإخوان في الجامعات، وخصوصاً بعد انفجار قضية قانون التظاهر، وامتدادها نحو الجامعات المصرية المختلفة، بعدما كانت محصورة في قضية معتقلي مجلس الشورى.

علاء عبد الفتاح... مع المجتمع ضد الاستقطاب

أبرز المنظرين لهذا المسار كان علاء عبد الفتاح، فالرجل اكتشف أن «العملية السياسية» ذاهبة بفعل الاستقطاب و«عمليات الإبادة» التي تحصل للإخوان كما يقول إلى حائط مسدود. وعليه بادر مع مجموعة من رفاقه الثوريين إلى محاولة كسر الاستقطاب القائم عبر إنشاء تحلّل أسموه «جبهة طريق الثورة - ثوار». حاولت الجبهة عبر تشكيلتها التي تضم يساريين وإسلاميين قريبيين إلى اليسار (من حزب «مصر القوية» تحديداً الذي يقوده عبد المنعم أبو الفتوح) جسر الهوة التي فصلت بين حلفاء أمس، وركزت في خطابها على معاداة

السلطة حصراً. هي لم تتنازل تماماً عن مواقف يساريتها المناهضة لليمين الديني، ولكنها في الوقت نفسه لم تتعامل معهم كما تتعامل مع السلطة. المساواة بين الاثنين غير جائزة بالنسبة إلى هذا الجسم الذي حدّد منذ البداية وجهته، واعتبر أن السلطة هي التي تتحمّل المسؤولية عن المال الذي وصل إليه المجتمع. طبعاً، اصطدم هذا الخطاب بالواقع أكثر من مرة، وفي أكثر من مناسبة، رغم أنه يحاول مقاربة الواقع بأدوات جدلية ومختلفة عن السائد. لم يصطدم بالسلطة وحدها، وإنما بقاعدتها الاجتماعية العريضة، على اعتبار أن هذه الأخيرة ترفض حتى الآن التعامل مع الإخوان ولو على مستوى القواعد الجامعية. لاحقاً، اضطر علاء ومعه كثر في الجبهة وخارجها إلى التحرك «بشكل فردي» فنظّموا تجنّعات اعتراضية على قانون التظاهر (تظاهرة مجلس الشورى الشهيرة)، وانتهى بهم الأمر إلى الاعتقال بتهمة خرق القانون والاعتداء على الممتلكات العامة و... الخ. بعد هذه السلسلة من الاعتداءات الأمنية التي طاولت لاحقاً نشطاء كثر (أحمد دومة،

ماهينور المصري، سناء سيف...) لم تعد ممكنة مطالبة المجتمع حتى بالتضامن مع الثوريين ضدّ عسف السلطة، وهذا لا يعدّ انتصاراً للسلطة بقدر ما هو هزيمة للمجتمع الذي «أذعن لخياراتها»، واختار من بين الأولويات التي فرضت عليه أقلها إيلاًماً: «الحفاظ على الاستقرار».

في خطابهم يؤكّد الثوريون دائماً أهمية التضامن مع المجتمع في مواجهة السلطة، ولكنهم يصطدمون دائماً بالأولويات التي «يضعها هذا الأخير لنفسه». في هذه المرحلة التي «تشهد صراعاً يبيد فيه طرف طرفاً آخر» كما يقول علاء في رسالته التي أعلن عبرها إضرابه عن الطعام قد لا يكون إسقاط السلطة هو الأولوية. فالمجتمع قبل أن يسقط السلطة يحتاج إلى التعافي، وإلى إنجاز تراكم اجتماعي واقتصادي يخرجها من حالة «الحرب» التي يعيشها من دون انقطاع. يسمّى علاء هذا التراكم الموجه ضدّ السلطة والإخوان معاً الحقّ في الحياة وكرامة الجسد وحرية الفرد، ويعتبر أنه الشكل الوحيد الممكن للتضامن في ظلّ الاستقطاب والصراع الذي يطحن المجتمع المصري. يقول في رسالته التي سبقت وفاة والده أحمد سيف الإسلام بأبام: «... منذ اندلاع الصراع الدامي بين الدولة والإسلاميين عبّرت أكثر من مرة عن ضرورة ألا نخسر فيه. عندما تنخرط القوة المحافظة المنوط بها تقليدياً التمسك بالاستقرار في استقطاب وصراع لا تبدو له نهاية إلا بإخضاع أو إبادة طرف لآخر، عندها يكون دور المنحازين للثورة - في الغالب - هو محاولة فرملة المجتمع ووقف الصراع». ثم يردف: «لذا عبّرت أكثر من مرة ليس فقط عن ضرورة الوقوف في وجه انتهاكات وجرائم الطرفين والانحياز للضحايا أيا كانت هويتهم، ولكن ضرورة أن نأى بأنفسنا عن الصراع تماماً بالأمر نرفع مطالب إلا في حدود الحقّ في الحياة وكرامة الجسد وحرية الفرد، فالיום مقومات الحياة نفسها مهددة...». قال هذا الكلام ومضى لدفن والده «الشهيد» الذي أورثه السجون والزنازين والصفاء الثوري الخالص.

* كاتب سوري

ماروني في لبنان

الصلاحيات الواسعة اقتصر على التحويل بها أكثر مما هي للتطبيق، وإلشعار المسيحيين بالأطمئنان النفسي أكثر مما هي لتثبيت سلطتهم في البلاد. لذلك أحجم الرؤساء عن استخدامهما حتى لو لم تكن للمسلمين قدرة دستورية على تعطيلها، لأن قدرة التعطيل لدى هؤلاء كانت ولا تزال حتى اليوم كاملة في المعطين الجيوسياسي والاجتماعي المتحكّمين بلبنان. وفي المرات القليلة التي استخدم الرئيس الماروني صلاحياته، لم يكن في وارد تحدي الإرادة الإسلامية العامة بل انسجاماً معها. وكلّما مارس رئيس الجمهورية صلاحياته بشكل تناقض مع الاتجاه الإسلامي العام في لبنان، كانت النتيجة المطالبة بنزع هذه الصلاحيات.

كيف انهارت الصلاحيات من بشارة الخوري إلى أمين الجميل

عندما حلّ رئيس الجمهورية بشارة الخوري مجلس النواب عام 1947، كانت الغالبية الإسلامية متحمّسة لإنهاء ولاية رئيس المجلس حبيب أبي شهلا، ولم يعترض أحد. وعندما حلّ الرئيس فؤاد شهاب البرلمان عام 1960، فأنهى المجلس المنتخب عام 1957 والذي «دورته» الرئيس كميل شمعون نكاية بالزعماء المسلمين ليُسقط الزعماء السنة والدروز. ولكن عندما كلف رئيس الجمهورية شارل حلو عبد الله اليافي بتشكيل الحكومة على رغم أن 42 نائباً سمووا رشيد كرامي، اعترض كرامي على تصرف حلو وبدأ معركة انتهت بجعل استشارات تسمية رئيس الحكومة السنّي ملزمة على الرئيس الماروني. فنزع عملياً صلاحية رئيس الجمهورية تسمية رئيس الحكومة منفرداً. وعام 1969 اعتكف رشيد كرامي ستة أشهر

من دون أن يتمكن شارل حلو من استعمال صلاحياته واستبداله بسني آخر. وعام 1978، رفض سليم الحص الاستقالة ولم يستعمل الياس سركيس صلاحيته الدستورية لإقالته. وعدم القدرة على ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية كانت أيضاً سبب احجام فؤاد شهاب عن خوض الانتخابات الرئاسية عام 1970 لأنه فهم اللعبة.

المزات التي طالب فيها المسلمون بالمشاركة في القرار الرئاسي أو بتخفيض صلاحيات رئيس الجمهورية كانت في غالبيتها مرتبطة بسياسة رئيس الجمهورية الخارجية وبخاصة حول فلسطين والعلاقات مع الغرب أو وقوفه إلى جانب دول العربية الموالية لأميركا. ذلك أن

الرئيس شارل حلو، الذي بدأ شهابياً، اجتذبه الحلف الثلاثي الماروني الذي تدعمه الرجعية العربية والغرب بعد هزيمة عبد الناصر عام 1967، فتضاءلت قدرته على ضبط الشارع الإسلامي المتحمس للقضية الفلسطينية. فتحوّل حلو من حكم إلى مدير أزمات وأصبح كل رئيس ماروني جاء من بعده أضعف من الذي سبقه. وحاول الرئيس سليمان فرنجية أن يتصدى للآزمة اللبنانية عام 1973، فانفجرت الحرب في وجهه وتهمّش موقعه كرئيس وفر من القصر الجمهوري. وإن وجد فرنجية صعوبة في تدويل الأزمة، عاد إلى سوريا طالباً مؤازرة جيشها بعدما حاز موافقة الفاعليات المسيحية. أما الرئيس الياس سركيس الذي جاء بعده فقد كان خيال صبراً أمام دمار لبنان. حتى أنه ساعد قائد «القوات اللبنانية» بشير الجميل، العدو الأول للمسلمين آنذاك، في الوصول إلى موقع رئاسة الجمهورية يوم غزت إسرائيل لبنان في نهاية عهده عام 1982.

وبعد مقتل الرئيس المنتخب بشير، حاول شقيقه الرئيس أمين الجميل ممارسة السلطة مستنداً إلى تأييد مسيحي ودعم سعودي وأميركي. ولكن حرب لبنان تواصلت والاقتصاد انهيار وناصبه الشارع المسيحي العداء. فحسر دوره كرئيس خصوصاً بعد حرب الجبل وانتفاضة 6 شباط 1984، وفشل مؤتمر لوزان وجنيف وخلوات بكفيا واشتعال الانتفاضات المسيحية ضده. فانكفأ الدور المسيحي في عهده إلى حدوده الدنيا.

ومنذ 1976 باتت سورية هي اللاعب الأكبر في صناعة الرئيس. فهي لم تقلص من صلاحيات رئيس الجمهورية في المشاريع الإصلاحية التي أشرفت عليها لأن سليمان فرنجية كان حليفها. ثم انقلب الوضع عام 1978 بعدما فتح بشير الجميل الحرب على جيشها في لبنان وبعد

هذ 1976 باتت سوريا هي اللاعب الأكبر في صناعة الرئيس

مسلمي لبنان وحتى أوائل السبعينيات كانوا بمعظمهم على النهج العربي ولم يكونوا قد دخلوا بعد الحضيرة النقطية.

لقد برز نزاع بين الزعماء المسلمين والرئيس كميل شمعون لوقوفه مع الغرب ضد جمال عبدالناصر وسوريا عام 1956. حتى اشتعلت حرب في لبنان عام 1958. في حين كان ثقة تقارب إسلامي مع فؤاد شهاب في الستينيات وارتضى المسلمون بممارسته لصلاحياته وقمعه لمخيمات الفلسطينيين لأن سياسته كانت عربية وقريب من عبد الناصر. ولكن

* أستاذ جامعي - كندا